



مجلس الوزراء  
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

# قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع  
من واقع الصحافة المصرية.

## الصناعات الغذائية



العدد رقم (٣٠٣)

مارس

٢٠٢٥

نشرة شهرية تصدر عن مركز  
المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع  
لمجلس الوزراء المصري.

# قضايا وآراء

مقترحات وآراء حول قضايا المجتمع  
من واقع الصحافة المصرية.

الصناعات  
الغذائية

# IDSC | عن المركز

## مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مركز فخر رائد ومُصنّف دوليًا تابع للسيد رئيس مجلس الوزراء، أُنشئ عام ١٩٨٥، وشهد منذ نشأته عددًا من التحولات في طبيعة مهامه وأدواره المختلفة بما يتلاءم مع متطلبات متخذ القرار واحتياجاته، ويتواكب في الوقت ذاته مع طبيعة التغيّرات التي مر بها المجتمع المصري؛ حيث اهتم في مراحله الأولى بخلق بنية معلوماتية والإسهام في عمليات التطوير التكنولوجي في مصر، ثم شهد نقلة نوعية في طبيعة دوره ليصبح أكثر تخصصًا في مجال دعم القرار مع الاهتمام ببناء مجتمع المعرفة، ثم سار بخطى راسخة ليصبح مركز فكر مجلس الوزراء المصري، تتمثّل مهمته الرئيسية في دعم جهود متخذ القرار في مختلف القضايا التنموية، وطرح مجموعة من البدائل والتوصيات والسيناريوهات الداعمة له، وصولًا إلى مرحلته الراهنة، والتي يضطلع فيها المركز بمهام وأدوار أكثر تعديًا وتنوعًا، وذلك تزامنًا مع صدور قرار معالي دولة رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إعادة تنظيم المركز، والذي يعدّ تدشينًا لمرحلة عمل جديدة امتدت وتوسعت فيها اختصاصات المركز.

ومنذ نشأته كان للمركز العديد من الإنجازات والمشروعات والمبادرات المرموقة التي أسهمت في تعزيز دوره في تطوير البنية الرقمية والمعلوماتية ودعم عملية صنع القرار في مصر على عدد من الأصعدة، ولعل من أبرزها دوره فيما يتعلق بتطوير مشروع الرقم القومي للمواطن، وإدخال شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" للاستخدام في مصر، وإنشاء مركز الوثائق الاستراتيجية، وإنشاء مركز استطلاع الرأي العام، بالإضافة إلى دوره في تطوير وإنشاء مراكز المعلومات بالمحافظات والوزارات، وتدشين "منظومة الشكاوى الحكومية"، وإنشاء منظومة إدارة الأزمات على المستوى القومي والمحلي، وإنشاء المراصد المتخصصة، مثل: مرصد أحوال الأسرة المصرية، والمرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل، ومرصد الغذاء المصري، بجانب إطلاق وثيقتي سياسة ملكية الدولة للأصول، والتوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري (٢٠٢٤ - ٢٠٣٠).

ويتبنّى المركز رؤية مفادها أن يكون الأكثر تميّزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بناء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعدّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهّله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وترسيخ مجتمع المعرفة.

هذا ويسعى المركز باستمرار لأن يكون إحدى أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستويات كافة: المحلية والإقليمية والدولية، وقد واكب ذلك اعترافًا إقليميًا ودوليًا بدوره الجوهرى كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًا في نتائج تصنيف برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا" الأمريكية، التي أُعلن عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث اختير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد طوّره خلال عام ٢٠٢٠.
- في المرتبة ١٤ من بين ١٠١ مراكز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

وقد فاز المركز خلال السنوات الخمس الأخيرة بـ (١٨) جائزة دولية في مجالات عمله كافة؛ حيث فاز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدار المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

وفي مايو ٢٠٢٣، حصل المركز على ٦ جوائز في مسابقة درع الحكومة الذكية في دورتها السادسة عشرة، والتي عُقدت بإمارة دبي، عن فئات: الابتكار الحكومي، والمسؤولية الاجتماعية والحكومية، والعمل عن بُعد، والمواقع الإلكترونية الحكومية، وحسابات التواصل الاجتماعي الحكومية، والتطبيقات الذكية.

كما نال المركز ثلاث جوائز من مؤسسة "جلوبي" للأعمال (Globe Business Awards) بالولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ٢٠٢٣، والتي تُمنح لأفضل المنظمات على مستوى العالم تقديراً لإنجازاتها في مختلف الأعمال والمجالات التكنولوجية.

وكذلك حصد المركز ثماني جوائز من مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ ففي أبريل ٢٠٢٢ فاز بخمس جوائز من بينها جائزة ذهبية، وذلك بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي يناير من عام ٢٠٢٤ حاز المركز ثلاث جوائز منها جائزتان ذهبيتان.

حقوق النشر محفوظة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري.

# فريق العمل

## رئيس المركز

السيد الدكتور/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء  
رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

## رئيس التحرير

د. أحمد حلمي  
رئيس الإدارة المركزية للمعلومات

## الإشراف العام

أ. طارق حسن  
مدير الإدارة العامة للمكتبات

## مدير التحرير

أ. دانية أمين  
المدير التنفيذي للإدارة العامة للمكتبات

## رئيس فريق العمل

أ. حسن محمد

## فريق العمل

أ. فاطمة أحمد  
أ. هبة رجب

## المراجعة الفنية

دكتور/ محمود الصادق  
نائب مدير الشؤون العملية والتنظيمية - شركة بيتي

## المراجعة

### الإدارة العامة للجودة

أ. هبة أبو الوفا  
أ. حسام شومان  
أ. محمود حنفي

## مقدمة:

تمثل آراءً ومناقشات الخبراء والمفكرين والعلماء والكتاب -فضلاً عن القارئ العادي- التي تنشر في الصحف (القومية - الحزبية - المستقلة)، وما تشتمل عليه من مقترحات وحلول وتوصيات تتعلق بقضايا المجتمع ومشكلاته. ثروة فكرية ورافداً مهماً يعكس توجه المجتمع المصري، ومن ثم كان الاهتمام برصد هذه الآراء واستخلاصها وتخزينها واسترجاعها لخدمة المستفيدين منها.. أمراً على درجة عالية من الأهمية.

ومن هذا المنطلق أنشئت «قاعدة بيانات قضايا وآراء» في عام ٢٠٠٧ لتحقيق أهداف: الرصد - الاستخلاص - التسجيل والتخزين - البحث والاسترجاع ...، وذلك بهدف دعم اتخاذ القرار، فضلاً عن الباحثين والمستفيدين.

وتتضمن «قاعدة بيانات قضايا وآراء» تسجيلات (مستخلصات المواد الصحفية) لمواد الرأي التي يتم رصدها واستخلاصها وتسجيلها، وقد وصل حجم القاعدة حتى الآن إلى أكثر من ٨٠ ألف تسجيلية. علمًا بأن النصوص الكاملة للمواد الصحفية قد تم تخزينها مع ربطها بالتسجيلات الخاصة بها على القاعدة، ويمكن استرجاعها أيضاً وطباعتها.

وتعد «نشرة قضايا وآراء» التي نحن بصدها إحدى ثمرات هذه القاعدة: حيث يتناول كل عدد من هذه السلسلة آراء ومقترحات الكتاب والمفكرين والقراء في موضوع محدد.

والإصدار التي بين أيدينا تتضمن (٢٧) تسجيلية في موضوع «الصناعات الغذائية»، وهي للمواد الصحفية التي نُشرت خلال الفترة من يناير ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٤ من صحف (الأهرام - الأخبار- الأهرام الاقتصادي- الوفد - اليوم السابع - الشروق - المصري اليوم - العالم اليوم).

جدير بالذكر أن جميع إصدارات النشرة جميعاً متاحة ورقياً بالمكتبة وإلكترونياً على نظام القاعدة أو من خلال موقع المكتبة على شبكة الإنترنت.

هذا، ويسعد «مكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار» تلقي استفساراتكم ومقترحاتكم من أجل تطوير هذا العمل، شكلاً، وموضوعاً، في سبيل تحقيق أهدافه المرجوة، وتعظيم الاستفادة منه على البريد الإلكتروني للمكتبة [library@idsc.gov.eg](mailto:library@idsc.gov.eg)

\* جدير بالذكر أن المواد التي يتم رصدها، والتي تتضمنها النشرة لا يمكن أن يتم المساس بنصوصها فهي تُذكر بالنشرة طبقاً للعبارات التي ذكرها مؤلفوها، دون أدنى مسؤولية في ذلك على مكتبة المركز، فضلاً عن أن المقترحات الواردة بالنشرة لا تعني بالضرورة أن أيًا منها لم يتم تنفيذه بعد من الجهات المعنية، كما أن تقييم هذه المقترحات ليس مسؤولية أو وظيفة القائمين على إعداد النشرة: حيث تعتمد منظومة قضايا وآراء على رصد المواد الصحفية بشكل حصري، كما أن الآراء والمقترحات الواردة بالنشرة لا تعبر - بالضرورة - عن وجهة نظر المركز.

## أبرز المقترحات والآراء الواردة بالنشرة:

عمل مناطق جمركية ولجان للحجر الزراعي والصحي لتسهيل الإجراءات الجمركية وإجراءات الكشف على المنتج بجوار مناطق إنتاج سلع التصدير الزراعية والغذائية، بما يسرع من عمليات نقل وتصدير المنتج إلى عملية التداول لدى المستورد، وبالتالي تشجيع المستورد على زيادة كميات شحناته.

(تسجيلية: ١)

تفعيل استخدام الملصقات الغذائية؛ لتوعية المستهلكين بمكونات المنتجات الغذائية وتأثيراتها الصحية من خلال إلزام الشركات بتوضيح المحتويات الغذائية بشكل دقيق، وبطريقة يسهل فهمها على المستهلكين، بما في ذلك كمية السكر والدهون، والمواد الحافظة.

(تسجيلية: ١٠)

إيجاد آلية مؤسسية بإنشاء «هيئة قومية لإنتاج وتصنيع الغذاء والمنتجات الزراعية» ينام بها الإشراف على قطاع الغذاء لتحسين وتطوير العملية الإنتاجية بتعاون الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحديد المسؤوليات بإصدار قانون بإنشاء تلك الهيئة، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتشريعات المنظمة للقطاع الغذائي بكل مراحلها، وبناء الثقة بين سلسلة الإنتاج (المنتج الزراعي - المصنع - التسويق- التصدير).

(تسجيلية: ٢٠)

استخدام الأراضي الزراعية القديمة لزراعة المحاصيل الرئيسية، وزراعة الخضروات والفاكهة في الأراضي الجديدة.

(تسجيلية: ٢٣)

إطلاق استراتيجية وطنية شاملة ومستقبلية للأمن الغذائي في مصر، وتتضمن مهامها تشكيل مجلس وطني للأمن الغذائي في مصر، يتشكل منه كافة الجهات المعنية المرتبطة؛ لكي يتحقق التكامل ويتم إطلاق رؤية شاملة ومتكاملة، وكذلك تعمل على تأمين غذاء المصريين واستدامة ذلك، وتأخذ باعتبارها كافة الأزمات الدولية الحالية، وأية توقعات سلبية مفاجئة.

(تسجيلية: ٢٥)

### أ) عضو شعبة خدمات النقل الجوي يطالب بتأسيس مناطق جمركية ولجان حجر زراعي بجوار مناطق إنتاج السلع الزراعية لزيادة الصادرات/ العالم اليوم

#### مستخلص:

أثنى المهندس أحمد عبد الجواد عضو مجلس إدارة شعبة خدمات النقل الدولي بالغرفة التجارية بالإسكندرية، على الإجراءات التيسيرية التي اتخذتها وزارة النقل لتعزيز العمل على خطوط الرورو، سواء على مستوى رسوم التراكي لسفن شحن الرورو أو رسوم العبور للطرق، متوقعاً أن تؤدي هذه الإجراءات إلى تعزيز عمليات نقل البضائع الغذائية والزراعية المصرية وتصديرها، مع جذب سفن شحن الرورو الكبيرة إلى الخط؛ للاستفادة من تقليل التكلفة بشكل عام بسبب هذه الإجراءات.

#### ويُقترح:

- عمل مناطق جمركية ولجان للحجر الزراعي والصحي؛ لتسهيل الإجراءات الجمركية، وإجراءات الكشف على المنتج بجوار مناطق إنتاج سلع التصدير الزراعية والغذائية؛ بما يسرع من عمليات نقل وتصدير المنتج إلى عملية التداول لدى المستورد، وبالتالي تشجيع المستورد على زيادة كميات شحناته.
- أهمية خط الرورو في خدمة وتعزيز القدرات التصديرية لمصر، والتي أصبحت في الآونة الأخيرة تعتمد بشكل كبير على صادرات المنتجات الغذائية والمحاصيل الزراعية الغذائية، التي يتطلب وصولها سرعة في الشحن والنقل من مراكز الإنتاج المحلية إلى مراكز الاستهلاك العالمية؛ وذلك مع تقليل عمليات المناولة والتداول بما يسهم في وصول السلعة للمستهلك النهائي طازجة وبأسرع وقت ممكن.



## ٢) السمك المصري يغزو أوروبا/ أسامة سرايا

**مستخلص:**

يتناول الكاتب الخطوة المؤثرة في صادرات مصر ككل، خاصة الغذائية، وهي موافقة الاتحاد الأوروبي على استيراد الأسماك المصرية بعد استيفاء الهيئة القومية لسلامة الغذاء كل المتطلبات، والاشتراطات الأوروبية.

**ويُقترح:**

- وضع نظام رقابة متكامل على مدى سلسلة تداول المنتج السمكي بدءاً من المصدر الأول، مروراً بالمصانع، وانتهاء بطرحه في الأسواق المحلية.



## ٣) الزراعة.. واستيراد البيض! أسامة سرايا

## مستخلص:

سيظل استيراد بيض المائدة من تركيا لتغطية نقص الإنتاج المحلي رسالة للإدارة الاقتصادية في وزارة الزراعة والبنك الزراعي مفادها قصور في الإنتاج المحلي؛ لأن مصر استطاعت في فترة وجيزة تحقيق الاكتفاء الذاتي من الدواجن، والبيض، ولكن لأخطاء بعيدة تمامًا عن المنتجين، وقصور في تمويل استيراد الأعلاف للدواجن تحولت إلى سلعة احتكارية، مما أدى إلى خروج مزارع كثيرة من الإنتاج، وكان نتيجة ذلك ارتفاعًا في أسعار البيض، واستمرت الأمور تتدهور إلى أن شعرت الحكومة، ممثلة في وزارة التموين، بضرورة استيراد البيض.

## ويُقترح:

- أن يساعد البنك الزراعي في استخدام صنوف جديدة مدارة تكنولوجياً، وبتاح وضعها في كل مزارعنا لنصل إلى المزرعة المتكاملة.
- أن تسهل الحكومة إصدار التراخيص الجديدة للمزرعة حتى تزدهر صناعة الدواجن.



## ٤) الاستثمار بمخلفات التصنيع الغذائي/ بريد القراء

**مستخلص:**

يُعد قطاع التصنيع الغذائي أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسة؛ حيث يسهم ذلك القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية، وخلال العمليات التصنيعية للغذاء تنتج كميات كبيرة بالأطنان من المخلفات في شكل قشور وبذور، والتي في حالة عدم استغلالها الاستغلال الأمثل تُمثل عبئًا بيئيًا، ومصدرًا محتملًا للعديد من الأضرار الصحية.

**ويُقترح:**

- الدعوة إلى الاستثمار في مجال الاستفادة من مخلفات التصنيع الغذائي في ظل توفر المادة الخام، ووجود طلب على منتجاتها، فهي بمثابة صناعة تتوفر مقوماتها، والتي تعمل على إنجاحها وتحقيق المردود الاقتصادي والتنموي منها، بجانب العمل على تحقيق الأمن الغذائي، خصوصًا في ظل ما تمنحه الدولة من تسهيلات ومساعدات لإنجاح أي عمل صادق.



### ٥) ٣٥ شركة غذائية تخطط لإبرام عقود تصديرية جديدة و٦ مليارات دولار صادرات مستهدفة للقطاع/ محمود مقلد

#### مستخلص:

إن مصر بذلت جهودًا كبيرة في نمو الصناعة وتعزيز تنافسية المنتجات الغذائية، وفي جذب الاستثمارات من جانب الحكومة ووزارة الاستثمار والتجارة الخارجية والجهات المعنية بقطاع التصنيع الغذائي والحاصلات الزراعية في مصر في ظل وجود إرادة سياسية.

#### ويُقترح:

- صرف مستحقات الشركات المتأخرة، بالإضافة إلى إعفاء المصانع من دفع الضريبة المضافة، وضرورة وجود شركات وطنية خاصة بالنقل البحري، وبمصاريف ثابتة، وفك التكدسات في المنافذ البرية.



## ٦) تمصير صناعة الدواجن أمن قومي/ حاتم رسلان

**مستخلص:**

رغم أن صناعة الدواجن ركيزة أساسية للأمن الغذائي القومي المصري، حيث تعتبر لحوم الدواجن أرخص أنواع البروتين الحيواني مقارنة بالمصادر الأخرى، فإن هناك خطورة بدأت تلوح في الأفق بسبب ارتفاع تكلفة الأعلاف التي يتم استيرادها من الخارج، ولهذا انسحب المربيون من السوق للمخاطر الشديدة وارتفاع تكاليف تلك الصناعة، ودخل إلى هذا السوق المنتج المستورد الذي بدأ يشكل خطورة أخرى على الأمن القومي المصري.

**ويُقترح:**

- توطين صناعة الدواجن، حيث يضمن تمصير تلك الصناعة توفير مصدر مستدام وبأسعار معقولة من البروتين الحيواني، وهو عنصر أساسي في الغذاء اليومي، كما أنه يقلل من الاعتماد على الاستيراد مما يحمي الاقتصاد من تقلبات الأسواق العالمية ويوفر عملة صعبة، كما يوفر فرص عمل، حيث يعمل في هذا المجال ٣ ملايين عامل، كما أن المنتجات المحلية يمكن مراقبتها وضمان سلامتها، والمشكلات والتحديات التي تواجه شركات الإنتاج الداجني والمربين عديدة ومتنوعة، وهي تتمثل في أن هذا القطاع يحتاج إلى استثمارات ضخمة، وإزالة كافة المعوقات أمام المربين، وذلك بتقديم الدعم المالي والتقني وعمل شراكة مع القطاع الخاص، فهناك مزارع كثيرة متوقفة كانت تابعة لشركات حكومية أو قطاع أعمال، فيتعين هيكلتها وتشغيلها بمشاركة القطاع الخاص، وقيام الحكومة بدعم الأبحاث لتطوير سلالات دواجن محلية عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض، وتوفير البنية التحتية لتسويق المنتجات المحلية، وتعزيز وتشجيع التعاون بين المربين والشركات لتشكيل سلاسل إنتاج متكامل.

## ٧) خبير: تفعيل صندوق تعويضات صناعة الدواجن ضروري وإعطاء "الاتحاد" دور أكبر لصالح الصناعة/ العالم اليوم

### مستخلص:

إن قطاع الدواجن بما فيه التربية والصناعات المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر يواجه مشكلة كبرى تتمثل في انتشار ظاهرة السماسرة في كل مراحل الصناعة، بدءاً من سماسرة الأعلاف وسماسرة مزارع التسمين وسماسرة البيض، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة النهائية للمنتج الأخير المقدم للمستهلك، وبالتالي ارتفاع الأسعار في السوق ما يؤدي إلى انخفاض أكبر في الطلب، يؤثر بشكل حاد على سلاسل الإنتاج في الصناعة.

### ويُقترح:

- تفعيل بورصة الدواجن للقضاء على ظاهرة السماسرة في القطاع، مع تأسيس بورصة إلكترونية، ويتم إدخال تكاليف الإنتاج في كل موسم وظروفها، ليتم خلال التداول الوصول إلى سعر عادل يتشكل بناء على تكاليف الإنتاج فقط، دون أي تأثير من ظاهرة السماسرة، وكذلك يتغير بناء على حركة تكاليف الإنتاج فقط، وليس أي عامل آخر غير اقتصادي.
- إلزام كل الوحدات المنتجة للدواجن بالانضمام إلى الاتحاد بما يمكنه من رسم صورة واضحة عن الإنتاج في مصر، إضافة إلى ضرورة خلق قناة تواصل بين رئاسة الاتحاد ووزارة الزراعة؛ بما يمكن من مناقشة مشاكل القطاع وتطوير حلول مباشرة لها.
- العمل على بلورة حلول لتخفيض حدة مخاطر الصناعة، سواء على مستوى المخاطر الاقتصادية أو المالية أو تذبذب أسعار مدخلات الإنتاج.
- تفعيل صندوق تعويضات صناعة الدواجن الموجود تحت إمارة وزارة الزراعة مع إعطاء الاتحاد العام لمنتجي الدواجن الدور الأكبر في إصدار قرارات.
- إعادة النظر في قانون ٧٠ لعام ٢٠٠٩ الذي يمنع تداول الدواجن الحية، وتقوم الجهات الرسمية بتفعيله خلال الشتاء؛ حيث تترادى احتمالات ظهور أوبئة داجنة فيتحول متداول الدواجن في الشتاء إلى مخالف.
- أن يقوم البنك الزراعي بتقديم حزمة قروض بمعدلات فائدة ميسرة، لا تزيد على ٥% وفق قرارات وزارة الزراعة لمربي الدواجن وتجارها والعاملين في مجال التجهيز، وذلك حتى يتمكن العاملون في القطاع من تحديث آلياتهم وقدرتهم على إنزال سيارات تداول مجهزة.

## ٨) الاستثمار في سلامة الغذاء/ بريد القراء

**مستخلص:**

تشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى إصابة ٦٠٠ مليون شخص سنويًا بالأمراض المنقولة بواسطة الغذاء وتناولهم أغذية ملوثة، يموت منهم نحو ٤٢٠ ألف شخص سنويًا، وهو ما يؤثر بالسلب على عملية التنمية سواء اجتماعيًا أو اقتصاديًا نتيجة إرهاق نظم الرعاية الصحية وإلحاق الضرر بالاقتصادات الوطنية، وفي ظل ما يُعانيه العالم من تأثيرات ضارة لظاهرة التغيرات المناخية والنقص الحاد في الموارد المائية كل هذه المظاهر تدفع إنتاجية الغذاء إلى الانخفاض، وزيادة معدل نمو الكائنات الحية الدقيقة الممرضة، وإصابة المحاصيل الزراعية بالآفات الحشرية، الأمر الذي يستدعي الاستخدام المفرط للمبيدات الكيميائية وقد تسهم تلك العوامل في زيادة المخاطر التي يتعرض لها إنتاج الغذاء.

**ويُقترح:**

- تحقيق الاشتراطات الأولية للتصنيع بداية من اختيار موقع المنشأة وتصميم المباني والأدوات المستخدمة مع اتباع أنظمة للتنظيف والتطهير والأنظمة الوقائية، بالإضافة لتطبيق الاشتراطات الخاصة لمتدولي الغذاء من النواحي الفنية والصحية.
- محاسبة المخالفين من خلال الجهات الرقابية المنوط بها ذلك مع لفت الانتباه إلى أن فلسفة العمل الرقابي تكمن بداية بالأخذ بيد المساعدة ومنع الممارسات الخاطئة ومتابعة العملية الإنتاجية وفقا للمواصفات المعتمدة، وآخرها يكون إعمال القانون.
- إعمال برامج التثقيف والإعلام لجوانب عدة منها ثقافة الاستهلاك وأولوية الشراء والطرق المثلى لتداول الغذاء، وإظهار أن للمستهلك دورًا في التحقق من ضمان سلامة الأغذية التي يتناولها، من خلال فحص العبوة ومدى تعرضها للتلاعب من خلال رؤيته أي آثار تدل على تلوث ميكروبي، أو غيره من علامات الفساد بها.
- تنمية الوازع الأخلاقي والديني للأفراد كل في مجاله، وتطبيق المعايير الموصى بها والبرامج الإرشادية المعتمدة، والبُعد عن المحاذير الموصى بها، خصوصًا في الاستخدام الجائر للمبيدات الكيميائية المحظورة، والهرمونات والمخصبات المحظورة والمواد المضافة غير المصرح باستخدامها.

### ٩) "تصديرى الغذاء" يستعرض فرص تنمية صادرات القطاع إلى فرنسا/ نجلء الرفاعى (دكتور)

#### مستخلص:

إن صادرات مصر من الصناعات الغذائية لفرنسا، شهدت معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الماضية؛ حيث ارتفعت بنسبة ٢٢% خلال ٢٠٢٣، لتسجل ٥٧ مليون دولار في مقابل ٤٧ مليون دولار خلال ٢٠٢٢، والتي شهدت نمو ١٩% عن قيمتها في ٢٠٢١، البالغة ٤٠ مليون دولار.

#### ويُقترح:

- المشاركة في المعارض الدولية باعتبارها أحد سبُل للنفاذ للأسواق المختلفة، وليس فقط لسوق الدولة المنظمة فقط، مع أهمية الالتزام بالمعايير والاشتراطات التي تضعها الدول المستوردة، خاصة فيما يتعلق بالجودة والبيئة والعناية الواجبة والتعبئة والتغليف واشتراطات الشحن، خاصة في مينائي مارسيليا وريفيو.





## ١٠) توصيات تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي حول تعزيز نظم الغذاء/ عاصم أبو حطب

### مستخلص:

إن سياسات الأمن الغذائي واستراتيجيات التنمية الزراعية في الكثير من دول العالم، كانت ولا تزال تتجاهل دور المدن كعامل مساعد في تفاقم مشكلات الأمن الغذائي والتغذية، وكأداة فاعلة لتحقيق استدامة النظم الغذائية والأمن الغذائي.

### ويُقترح:

- تطوير اللوائح والسياسات التجارية؛ لتشجيع سكان المدن على تبني حميات غذائية، وأنماط استهلاك صحية، وتمكينهم من الوصول إلى الأغذية الصحية بتكلفة تتلاءم مع قدراتهم الشرائية، وضرورة توعية المستهلكين بمخاطر المنتجات الغذائية غير الصحية، كالوجبات السريعة، والأغذية كثيفة الطاقة وعالية التجهيز، والتصدي للتسويق المستهدف لها من خلال أدوات قانونية وتنظيمية مناسبة، كالضرائب وفرض القيود على الإعلانات التلفزيونية والإلكترونية، التي تستهدف الأطفال والشباب؛ إذ إن هذه الفئة هي الأكثر تأثرًا بتلك الإعلانات.
- تفعيل استخدام الملصقات الغذائية؛ لتوعية المستهلكين بمكونات المنتجات الغذائية وتأثيراتها الصحية، من خلال إلزام الشركات بتوضيح المحتويات الغذائية بشكل دقيق، وبطريقة يسهل فهمها على المستهلكين، بما في ذلك كمية السكر والدهون، والمواد الحافظة.
- بناء الوعي والثقافة العامة حول أهمية تقليل هدر الغذاء يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تغيير عادات وسلوكيات وتعامل الأفراد مع الغذاء، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الحملات التوعوية والتعليمية، التي تعزز من المسؤولية الاجتماعية، وتدعم الممارسات المستدامة في جميع مراحل سلسلة الإمداد الغذائي.
- تحسين قدرات نظم الغذاء الحضرية وشبه الحضرية على استشراف الصدمات والأزمات، والاستجابة لتداعياتها من خلال التخطيط الاستباقي، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر للكوارث، وتحديد الفئات السكانية، والمناطق الأكثر عُرضة لانعدام الأمن الغذائي في أوقات الأزمات، وتضمين دعم النظام الغذائي في خطط تمويل الاستجابة للكوارث على المستويات الوطنية والمحلية.

### توصيات تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي حول تعزيز نظم الغذاء/ عاصم أبو حطب- تابع

- الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات السكانية الأكثر ضعفًا، خاصة الأطفال، والنساء في سن الإنجاب، والنساء الحوامل والمرضعات، وتوفير الحماية لهم في أوقات الأزمات.
- دعم وتطوير مصادر الأغذية غير السوقية، وأن تستثمر الحكومات في برامج المشتريات العامة الخاصة بالغذاء والتغذية، والموجهة بشكل خاص إلى الفئات الهشة بالمدن، مع إعطاء الأولوية للمزارعين والمنتجين المحليين في برامج المشتريات العامة، خاصة في برامج التغذية المدرسية، والبرامج التي تهدف إلى التغذية في الألف يوم الأولى، وتطوير القوانين المحلية التي تدعم التنمية اللامركزية لبنوك الطعام والمطابخ المجتمعية، والبرامج الأخرى لتوزيع الطعام، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في تقديم المساعدات الغذائية في أوقات الأزمات، واستغلال قدرتها على الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة.
- إعادة توجيه السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي، والاستثمارات المرتبطة بقطاعات الزراعة للتركيز على المدن؛ وذلك لضمان تحقيق الحق في الغذاء والأمن الغذائي بأبعاده الستة، في ظل التوسع الحضري والتحول الريفي المتسارع حول العالم.



## II) التصديري للصناعات الغذائية يقترح على الحكومة تحديد أسعار استرشادية للصادرات/ هند مختار

### مستخلص:

استعرض رئيس المجلس التصديري للصناعات الغذائية رؤية المجلس لتعميق المكون المحلي من خلال اقتراح آليات جديدة، تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية، وتساهم في فتح آفاق جديدة لأنواع مختلفة من الصناعات داخل الدولة وأمام مختلف الشركات العالمية؛ حيث تم اقتراح برامج تمويلية بفوائد مخفضة لمساعدة المصانع المصدرة على زيادة الاستثمارات الصناعية والإنتاجية، وتوفير حزمة من الإعفاءات الضريبية التحفيزية للشركات التصديرية.

### ويُقترح:

- توفير خطوط شحن بحري بصفة ثابتة وبأسعار تنافسية وبالأخص للقارة الإفريقية، مع التأكيد على أهمية الشحن البري، وأهمية تسريع إجراءات التفتيش والتخليص الجمركي، وزيادة المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة.
- تحديد أسعار استرشادية للصادرات الغذائية وتحديدًا للمنتجات الغذائية المصنعة، وتدشين حملة للتسويق للمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى أهمية اختيار منتجات ذات أولوية مثل الفراولة المجمدة والزيتون المصنع وغيرها من المنتجات من أصل زراعي.

١٢) المهندس عبد الرحمن عبد العزيز في حوار مع "الوفد": مصنع سكر نجع حمادي.. مهدد بالإغلاق/ محمد عبد الصبور

### مستخلص:

رغم أن مصانع السكر قلاع وطنية تنتج سلعة استراتيجية تدرج ضمن مفهوم الأمن الغذائي للدولة المصرية، فإن صناعة السكر تواجه تحديات كبيرة خاصة هذا العام، وهو ما يحتم على الدولة دعم تلك الصناعة والحفاظ عليها، بل والعمل على تطويرها، لكونها توفر السكر للمواطنين بأسعار مناسبة، وتقوم بعمل التوازن المطلوب في السوق المصري، كما أن كامل إنتاج المصنع هو ملك لوزارة التموين تقوم بضخه للبطاقات التموينية وللتجار بشكل يومي، ويحظر على الشركة بيع أي كمية خارج إطار وزارة التموين والتجارة الداخلية.

### ويُقترح:

- رفع سعر طن قصب السكر بشكل عادل ومرض، ورفع سعر توريد المحصول لدعم المزارعين دعمًا للمزارعين وانتصارًا لحقهم.
- استيراد معدات لزراعة وكسر وتقشير قصب السكر؛ وذلك لتيسير على المزارعين من تكاليف التجهيز التي تتم في الوقت الحالي بالأيدي العاملة باهظة الكلفة، واستخدام الآلات بشكل يتناسب مع طبيعة الأراضي الزراعية المصرية المزروعة بقصب السكر، لتعمل بكافة المساحات الزراعية وتخدم الجميع، صغار وكبار المزارعين؛ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين كافة العملاء والمتعاقدين.
- رفع أسعار توريد محصول قصب السكر لتناسب السوق، وتخلق هامش ربح لمزارع القصب، بجانب تقنين عمل عصارات العسل الأسود.

## (١٣) ناقوس خطر/ بريد القراء

**مستخلص:**

أعلن مصنع سكر أبو قرقاص بمحافظة المنيا، التابع لشركة السكر والصناعات التكاملية، أحد أقدم مصانع السكر في مصر، توقفه عن إنتاج السكر من القصب لأول مرة منذ ١٥٥ سنة، ويُعزى سبب التوقف إلى انخفاض كميات القصب الموردة من المزارعين، اللازمة لتشغيل المصنع بكامل طاقته، حيث بلغت ١٠ آلاف طن فقط، تكفي لتشغيل خطوط الإنتاج ه أيام فقط، وإلى انخفاض السعر الذي حددته الحكومة بـ ١٥٠٠ جنيه لشراء طن القصب من المزارعين، بينما في المقابل يُباع بضعف ثمنه للقطاع الخاص، الذي يُقدّم أسعارًا تتراوح بين ٢٢٠٠ و٢٥٠٠ جنيه. ولكن في حقيقة الأمر، يبقى مستقبل زراعة القصب في مصر غامضًا، خاصة مع تزايد اتجاه المزارعين إلى زراعة محاصيل أخرى ذات عائد مادي أعلى.

**ويُقترح:**

- إيجاد حلول جذرية لأزمة نقص توريدات القصب، مثل: زيادة سعر طن القصب ليتناسب مع تكلفة الزراعة، وتقديم دعم مالي للمزارعين.
- تحسين سلالات القصب لزيادة الإنتاجية، ونشر الوعي بين المزارعين بأهمية زراعة القصب.
- اتخاذ خطوات جادة وسريعة لمعالجة أزمة نقص توريدات القصب، وضمان استقرار الأمن الغذائي في مصر، لضمان استقرار الإنتاج المحلي من السكر، وحماية المستهلك من ارتفاع الأسعار.

#### مستخلص:

في ظروف اقتصادية فارقة، وحصار عالمي للحبوب والمواد الغذائية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، وتوقعات بمزيد من الارتفاع في الأسعار العالمية لمصر ودول القارة يفوق احتمالات أبناء القارة التي تعاني ندرة في الاحتياجات الإنسانية رغم ثرائها.

#### ويُقترح:

- تعزيز الاستثمارات في دول القارة الإفريقية وخاصة الاستثمار الزراعي والمناطق اللوجستية، والتصنيع الزراعي، وتقديم الدعم للمستثمرين بما يحقق المصالح المشتركة لإفريقيا ومصر من بينها.



## ١٥) المصريين الأفارقة: ه ملفات اقتصادية على طاولة الرئيس السيسي في ولاية الثالثة/ شيرين محمد

### مستخلص:

إن توطين الصناعات الوطنية وتعميق المكونات المحلية في المنتجات تعد مستقبل الصناعة في مصر: حيث إن جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة جاهزة في المشاركة في مبادرات توطين الصناعة والتعاون مع كافة مؤسسات الدولة، كجزء رئيس من دور الجمعية في دعم جهود الدولة.

### ويُقترح:

- طرح مبادرة جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بفائدة منخفضة، وزيادة التمويل الموجه من القطاع المصرفي إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من خلال زيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من البنوك الموجهة لتلك المشروعات لتصل إلى نسبة لا تقل عن ٢٥% من إجمالي محفظة.
- الاهتمام بقطاع الصناعات الغذائية لزيادة حجم النمو والإنتاج؛ حيث توجد أهمية كبيرة لهذا القطاع بالنسبة لإكمال سلاسل القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، وبما يسهم في زيادة حجم الصادرات الزراعية، وتعزيز حجم المعروض بالسوق المحلي.
- الاهتمام توسيع القاعدة التصديرية، لما هو أبعد من مجموعة المصدرين ورجال الأعمال الكبار، الذين يدركون جيداً طبيعة الأسواق المستهدفة لمنتجاتهم، ولديهم خبرة واسعة من خلال تشجيع صغار المصدرين.
- إعادة النظر في بعض القرارات والقوانين، ومنها إلغاء التنازل الخاص بالمصانع لتشجيع السياح على شراء منتجاتهم بصفة فورية وشحنها بشكل سريع.

**مستخلص:**

إن ملف الصحة كبير ومتشعب، ولا نتهم القضاء والقدر بأنه السبب في تلك الأمراض، فهناك أسباب ترجع إلى عادات وتصرفات خاطئة يفعلها الأشخاص بأنفسهم تؤدي إلى إصابتهم بالأمراض، ولكن يقع العبء الأكبر على عاتق المسؤولين بالدولة وخاصة الهيئات المختصة بالرقابة الغذائية والصحية، فعلى سبيل المثال لا الحصر مرض السرطان الذي لم نكن نسمع عنه في الماضي إلا نادراً، أصبح اليوم هو مرض العصر الذي لا يترك صغيراً ولا كبيراً، كما يعد السرطان من أكثر مسببات الوفاة بالعالم.

**ويُقترح:**

- تفعيل دور الدول والحكومات في الرقابة على تصنيع الأغذية والمشروبات والمنتجات الصحية المؤثرة على بيئة المواطنين وصحتهم، حيث إن هناك أغذية تباع على الأرصفة يتراكم عليها عوادم السيارات المسرطن، وقيام السلطة التشريعية بتغليظ العقوبات على كل من يصنع أو يبيع منتج غذائي ملوث ومسرطن؛ لمقاومة هذا المرض اللعين الذي يكلف الدولة مليارات الجنيهات لتقديم الخدمات الصحية والعلاج منه دون فائدة.



## ١٧) الاستثمار المستقبلي المنشود/ بريد القراء

**مستخلص:**

يتناول القارئ ضرورة التحول إلى استخدام الطاقة المتجددة في إنتاج الغذاء وتصنيعه من أجل المساعدة على تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، المتسببة في ظاهرة الاحتباس الحراري والتطرف المناخي الذي تعاني منه الكرة الأرضية، وتحسين جودة المنتجات الغذائية وسلامتها، كما يمكنها أن توفر ظروفًا أكثر اتساقًا وتحكمًا لتجهيز الأغذية وتخزينها وتوزيعها، مما يضمن تلبية المنتجات الغذائية لأعلى معايير الجودة والسلامة.

**ويُقترح:**

- خلق فرص عمل وابتكارات جديدة من خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة، فيمكن فتح أسواق ومنافذ جديدة، خاصة في المناطق الريفية والنائية؛ حيث يكون الوصول إلى الكهرباء والمياه محدودًا. كما يمكن استخدام المجففات الشمسية للحفاظ على الفواكه والخضراوات، وطواحين الهواء لطحن الحبوب والتوابل، والمضخات المائية لنقل السوائل والمواد الصلبة، أو هاضمات الكتلة الحيوية لتحويل النفايات إلى أسمدة.



## مستخلص:

ظلت القرية المصرية، حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي، تكتفي ذاتياً تقريباً من كل المنتجات الغذائية؛ حيث كان كل بيت ينتج خبزه من القمح والذرة التي تنتجها الأرض، كما تصنع ست البيت الجبن القريش والقشدة والسمن البلدي من الألبان التي توجد بها المواشي، أما البروتين فحُدث ولا حرج عن الطيور بأنواعها المختلفة، من دجاج بلدي وبط وأوز وحمام، ناهيك عن البيض الذي يتناثر فوق السطوح بكميات كبيرة، وإذا تحدثنا عن الخضراوات والفاكهة بكل أنواعها، فتوافرها بديهي في بيئة تحيطها الأراضي الزراعية من كل جانب، لكن مع هجوم موسم الهجرة إلى دول الخليج النفطية، وظهور الدولارات هجر الشباب قراهم وتسبقوا للسفر إلى الخارج، بحثاً عن العملة الصعبة، وبدأ العائدون في بناء العمارات السكنية المسلحة، وسار على خطاهم كل عائد، لتتحول القرى المنتجة الهادئة، التي يغلب على مبانيها الطوب اللبن، لتفقد القرى المصرية هويتها، ويتحول ساكنوها من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية إلى أفواه تعتمد كلياً على شراء احتياجاتها من أسواق المدينة، ومما يؤسف له أن الأموال التي تم تحصيلها من العمل بالخارج، لم يتم استغلالها في إقامة مشروعات تمثل قيمة مضافة للقرى، وإنما تم استخدامها في الاعتداء على الأراضي الزراعية، وتحويلها إلى مبان خرسانية.

## ويُقترح:

- استعادة الدور الإنتاجي للقرية المصرية، وذلك بشرط صياغة قانون جديد للمشروعات الريفية يتضمن عدداً من الحوافز والإعفاءات الضريبية، لتشجيع إقامة المشروعات الصغيرة في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني ومنتجات الألبان، وإنشاء كيان بكل محافظة لديه فروع في كل مركز، لتقديم التمويل الميسر والدعم الفني والتدريب للقائمين على تلك المشروعات، حيث إن عودة القرية المنتجة هو الحل، لتوفير المنتجات الغذائية بأسعار مناسبة، ناهيك عن توفير فرص عمل مجزية، تضمن حياة كريمة لأصحابها، وتمثل إضافة كبيرة للاقتصاد الوطني.

## ١٩) "الشيوخ" يطالب الحكومة بإزالة قيود تعرقل حركة التجارة في المجال الجمركي/ نور علي

### مستخلص:

أشار تقرير مجلس الشيوخ بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٤/٢٣، والتي أقرها المجلس وأحالها إلى الحكومة، أن الأحداث والأزمات العالمية المتتالية وما صاحبها من ارتفاع أسعار الواردات والسلع واضطراب السلاسل التجارية على الدور الحيوي والرئيس للصناعة المحلية، وخاصة الصناعات الغذائية للصناعات الرئيسة بهدف تخفيض قيمة الواردات، وتقليل الضغط على النقد الأجنبي، وهو الأمر الذي يجب أن يكون على أولويات استراتيجية الاستثمار وخطته.

### ويُقترح:

- وضع برنامج تنفيذي محدد لتسهيل وتطوير حركة التجارة وإزالة القيود المعرقلة، وخاصة في المجال الجمركي من خلال آليات ربط منظومة (نافذة) إلكترونيًا مع شبكات سلاسل الإمداد الدولية، والتي تعمل بالتكنولوجيا الحديثة والمؤمنة، ووضع النظم الإلكترونية اللازمة للحصول على بيانات الشحنات ومستنداتها إلكترونيًا من المصدر والخط الملاحي مباشرة قبل التحميل والشحن من ميناء التصدير. وذلك بهدف القضاء على ظاهرة الشحنات المهملة بالمواني، وإتاحة بيانات الشحنة لجهات الفحص.

## مستخلص:

إن إعادة هيكلة منظومة القطاع الغذائي الحيوي للمستهلك المحلي وللتجارة الخارجية هي السبيل الوحيد للتعامل مع التحديات التي تهدد منظومة القطاع الغذائي.

## ويُقترح:

- إيجاد آلية مؤسسية بإنشاء «هيئة قومية لإنتاج وتصنيع الغذاء والمنتجات الزراعية» يناط بها الإشراف على قطاع الغذاء لتحسين وتطوير العملية الإنتاجية، بتعاون الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتحديد المسؤوليات بإصدار قانون بإنشاء تلك الهيئة، وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والتشريعات المنظمة للقطاع الغذائي بكل مراحلها، وبناء الثقة بين سلسلة الإنتاج (المنتج الزراعي - المصنع - التسويق- التصدير).
- إقامة مناطق تصنيع زراعي قريبة بالأراضي المبورة وغير المستغلة، وحل المشكلات الناتجة عن تعدد الجهات الرقابية في قطاع الصناعات الغذائية، مع دمج منظومات البحث والتطوير الزراعي والتقنيات والتكنولوجيا الحديثة في نشاط الهيئة، والتأكد من استيفاء متطلبات سلامة الغذاء ووضع معايير متفقة مع المعايير الدولية، والتحقق من توفر الاشتراطات الصحية والمواصفات الصحية الملزمة في جميع عمليات التداول، مع وضع الإجراءات والتدابير الضرورية لمواجهة حالات الطوارئ التي تنذر بتعرض السلع الغذائية المنتجة محلياً أو المستوردة لخطر، إلى جانب وضع الخطط اللازمة لحصر وحدات الإنتاج الغذائي غير المرخص بها، والعمل على توفيق أوضاعها ودمجها في الاقتصاد الرسمي.
- منح شهادات الصلاحية اللازمة لتصدير الغذاء المنتج محلياً، والتعاقد مع المعامل الحكومية المعتمدة لإجراء الفحوصات بكفاءة وفعالية لتنفيذ عمليات الرقابة الرسمية والمهام الرقابية، وتنظيم استخدام المواد المضافة والمساعدة على معالجة الغذاء وغيرها من أنواع المركبات الداخلة في تكوين الغذاء والمؤثرة في سلامته، وفقاً للضوابط المقررة في هيئة الدستور الغذائي والضوابط المعمول بها.

## ٢١) تذبذب الأسعار يكشف: صناعة الدواجن تدخل مرحلة "رقصة الموت" / الوفد

### مستخلص:

تعاني صناعة الدواجن من أزمة ضعف الإفراجات من مستلزمات الإنتاج التي لا تتجاوز الـ ٢٥% من الاحتياجات وهو ما نتج عنه سوق سوداء، وقدرت تقارير نسبة مربي الدواجن الذين تخرجوا من الصناعة بنحو ٤٠%، رغم الإفراجات الجمركية المستمرة عن مستلزمات الأعلاف وذلك بسبب زيادة من الأعلاف وتسجيله لأول مرة ٢٩ ألف جنيه، مما يدخل الصناعة في مرحلة رقصة الموت.

### ويُقترح:

- تشكيل لجنة على وجه السرعة ووضع حلول عاجلة لصناعة الدواجن الكبيرة من خلال توفير الأعلاف بشكل مستدام وبكميات كبيرة، حتى يساهم في تراجع الأسعار بنسبة ٢٥%.
- زراعة مساحات كبيرة من القطن والاستفادة من البذرة بعد عصرها، حيث تستخدم كبديل للذرة الصفراء وكأعلاف الحيوان.
- توفير العملة الصعبة للإفراج عن شحنات مستلزمات الإنتاج التي كانت في المواني المصرية، مع استمرارية الإفراجات كل أسبوع.



**مستخلص:**

إن ما نراه من أزمة اقتصادية حالية هو انعكاس للأزمة الاقتصادية العالمية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فقد شهد العالم ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية، وبالتالي انعكست هذه الأزمة على الاقتصاد المصري.

**ويُقترح:**

- الاستعانة بكفاءات عالية من الخبراء لكي تحدث طفرة في دفع عملية التنمية للمشروعات الكبرى، سواء كانت في الزراعة أو الصناعة، وتتمتع بقدرة كبيرة على مواجهة المشكلات وحلها بطريقة مبتكرة والتعامل مع قضايا العصر بفكر متطور وحديث.
- إعداد خريطة طريق اقتصادية مبنية على أسس علمية ومنهجية دقيقة، تحدد القطاعات الأكثر مساهمة في الإنتاج، والأكثر قدرة على تحسين الإيرادات والتخفيف من الأعباء الاقتصادية، ويكون من أولوياتها الرقابة على الأسعار، والقضاء على الاحتكار، والاتجاه إلى التصنيع الزراعي والصناعي لزيادة الدخل القومي.



## ٢٣ وثيقة الأمن الغذائي/ بريد القراء

**مستخلص:**

يقترح القارئ وثيقة للأمن الغذائي، في ظل الخوف العالمي من نقص الأمن الغذائي بسبب النزاعات الدولية الراهنة.

**ويُقترح:**

- استخدام الأراضي الزراعية القديمة لزراعة المحاصيل الرئيسة، وزراعة الخضروات والفاكهة في الأراضي الجديدة.
- استخدام الصوب الزراعية، والزراعة خارج الدولة بأسلوب يتفق عليه.
- المشاركة مع شركات دولية في الإنتاج الزراعي، والاستخدام الأمثل للمياه.
- استخدام الطاقة الشمسية والرياح في الإنتاج الغذائي.
- الاعتماد على التقاوي المنتقاة وكذلك الشتلات المحلية.
- تصنيع وتوفير الأسمدة والمبيدات محلياً.



### ٢٤) "صناعة النواب" تطالب بوضع استراتيجية للرقابة على المنتجات الغذائية المتداولة/ هشام عبد الجليل

#### مستخلص:

تسعى الهيئة القومية لسلامة الغذاء تحقيق رقابة فاعلة على تداول الغذاء في السوق المصرية للتأكد من مدى جودته وسلامته؛ مما يمكن من الحفاظ على صحة المواطنين، كما يحقق التنافسية للمنتجات المصرية في الخارج، من خلال ضمان تحقيق الصناعات الغذائية المصرية للمواصفات القياسية العالمية.

#### ويُتَرحَ:

- وضع استراتيجية متكاملة تضمن الرقابة على كافة المنتجات الغذائية المتداولة في السوق المحلية أو التي سيتم تصديرها للخارج.
- زيادة عدد منشآت ومقار الهيئة القومية لسلامة الغذاء على مستوى الجمهورية، كأفرع للهيئة لتتمكن من أداء وظيفتها التنافسية مع المنتجات المثيلة الأجنبية.





## ٢٥) استجابة للمتغيرات العالمية.. اقتراح برغبة بشأن إطلاق استراتيجية وطنية وتشكيل مجلس وطني للأمن الغذائي/ أمين صالح

### مستخلص:

يواجه ملف الأمن الغذائي تحديات كبيرة، منها التغيرات المناخية حيث يؤدي الاحتباس الحراري إلى تغير الزراعات في مختلف دول العالم، والزيادة السكانية، ونقص بعض المواد الخام اللازمة للتصنيع الغذائي أو تلك المعتمدة على زراعات لا تتوفر بمساحات كبيرة في مصر. فضلاً عن نقص التكنولوجيات الحديثة في التصنيع الزراعي، وكذلك نقص استثمارات التصنيع الزراعي ذات الحجم الكبير للاستفادة من اقتصاديات حجم التصنيع.

### ويُقترح:

- إطلاق استراتيجية وطنية شاملة ومستقبلية للأمن الغذائي في مصر، وتتضمن مهامها، تشكيل مجلس وطني للأمن الغذائي في مصر، يتشكل منه كافة الجهات المعنية المرتبطة، لكي يتحقق التكامل، ويتم إطلاق رؤية شاملة ومتكاملة، وكذلك تعمل على تأمين غذاء المصريين واستدامة ذلك، وتأخذ باعتبارها كافة الأزمات الدولية الحالية، وأية توقعات سلبية مفاجئة.
- تطوير منظومة الغذاء وتمكين الغذاء المستدام، وتحديد سلة الغذاء الوطنية، بناء على معرفة حجم الاستهلاك المحلي لأهم المنتجات، واستخدام التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء، وتعزيز قدرات البحث والتطوير في مجال الغذاء، وتفعيل الزراعات التعاقدية، والحد من هدر الطعام، والعمل بجدية وصرامة مع ملف الزيادة السكانية، من خلال إطلاق حملات توعية بمخاطر الزيادة السكانية، وتقديم حوافز للأسر التي تكتفي بطفلين على الأكثر، فضلاً عن تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، وتحسين الثقافة الاستهلاكية والغذائية للأسر وعلى رأسها ربات البيوت.
- تعزيز منظومة حوكمة ملف الأمن الغذائي بين مختلف المؤسسات والهيئات.

## ٣٦ اتفاقيات تعاون لتوطين صناعة تكنولوجيا المعلومات وتطوير الصناعات الدوائية/ جيهان الشعراوي

### مستخلص:

عقدت وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج النسخة السادسة من مؤتمر "مصر تستطيع"، حيث دارت اللقاءات والحلقات النقاشية حول أهم قطاعات الصناعة المصرية، واستشراف مستقبلها، والوصول إلى توصيات لتطوير هذه القطاعات والتغلب على التحديات التي تواجهها.

### ويُقترح:

- تشجيع الشراكة الفعالة بين المؤسسات الصناعية والتعليمية من خلال قيام تحالفات استراتيجية.
- العمل على مطابقة المنتجات الغذائية مع معايير السوق الإقليمي والعالمي، والعمل على إزالة المعوقات التي تواجه الصناعات الغذائية المصرية في السوق الإفريقي، مع دعم البحوث والدراسات في مجال الصناعات الغذائية واتصالها بشكل مباشر مع الصناعة عن طريق توفير منح من جهات الدعم العالمية المختلفة، والتوسع في تصنيع المواد الخام (نصف المصنعة)، واستخدام دراسات السوق لزيادة التنافسية، وتدريب العاملين بالزراعة على طرق استخدام المبيدات والأسمدة بعناية لضمان جودة المنتجات، مع دراسة مزايا التصنيع الغذائي في مصر واستغلال نقاط القوة المتاحة وتخطي نقاط الضعف.
- تعزيز الآليات التنفيذية لدعم الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير كل سبب النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحول نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكون التكنولوجي العالي مع زيادة تنوعها، ومن ثم قدرتها على مقاومة التقلبات في الأسواق الخارجية، بالتوازي مع تفعيل دور مكاتب التمثيل التجاري في البعثات الدبلوماسية، نحو تشجيع المزيد من فرص الشراكة المصرية مع الهيئات الصناعية الدولية، وتنمية الصادرات المصرية للخارج، وتعزيز وضعها التنافسي بالأسواق العالمية.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق نظام صحي ذكي لكل مواطن.

## ٢٧) "التصدير للصناعات الغذائية" يطالب الشركات الجديدة بدراسة الأسواق جيداً والمشاركة في المعارض لمدة ٣ سنوات/ محمود مقلد

### مستخلص:

إن المجلس التصديري للصناعات الغذائية، يخطط لعقد برنامج تدريبي للشركات الراغبة في التصدير لتأهيل شركات جديدة للانضمام إلى المنظومة.

### ويُتَرحَ:

- إعداد دراسة وافية وشاملة عن الأسواق المستهدفة، إضافة إلى زيارتها أكثر من مرة للتعرف على احتياجاتها عن قرب، ناهيك عن توفر السيولة اللازمة، والخبرة، ومراعاة المواصفات المعتمدة.
- وعلى الشركات معرفة الجهات الداعمة للتصدير سواء الجهات الحكومية مثل صندوق تنمية الصادرات والمجلس التصديري، حيث تمنح الحكومة مزايا للمصدرين ودعمًا على الشحن ضمن برنامج المساندة التصديرية، إضافة إلى ضرورة الاعتماد على مواد تغليف قوية تتناسب مع المنتج لضمان وصوله بصورته التي تم التصدير عليها؛ لتفادي حدوث مشكلات وخسائر في المنتجات، والتي تتسبب في مشكلات مع العميل، وربما تؤدي إلى خسارته.



Print

ISSN: 1687-6504



# ٢٠٢٥



مجلس الوزراء  
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر  
رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3  
لليفون: (+202) 20546600-1-2-3-4 فاكس: (+202) 20532115  
www.idsc.gov.eg info@idsc.gov.eg

